من تراب الطريق ! (٧٠٣) ومن الظن ما قتل ! (*)

قرأت من يومين بإحدى الصحف الخاصة ، لأحد الأساتذة الصحفيين، اتهامًا عريضًا للحملة التى اندلعت أخيرًا على ما يجرى من انتهاكات للأيتام الصغار ، بيد المشرف على الدار ، بأنها حملة مغرضة فى توقيتها ، وفى مساحتها والإلحاح بها ، وبأن المقصود منها صرف الأنظار عن مذبحة أطفال غزة ، وأنه يرى هذه الحملة ـ على حد تعبيره ـ « هجايص وقت الجد».. ويرى أن العقل الجمعى صار شخشيخة يتسلى بها أصحاب الأمر ، عندما يريدون إلهاء الناس عن واقعهم المرير أو عن مذبحة الأطفال فى غزة ، ويسوق دليلاً أن الفيديو الذى ظهر بجرائم مشرف الدار ، فيديو قديم ، وأنه لا يقتنع بأن السلطة قد تحولت فجأة إلى «الأم تريزا » .

ولست أريد نفى اتباع أسلوب « الإلهاء » من وقت لآخر ، فهذه عادة قديمة وصلت بالناس إلى حد أن أغنيات أم كلثوم ومباريات كرة القدم ، كانتا من هذه الأساليب التى يُلجأ إليها لصرف الأنظار . ولكن ظنى أن سحب ذلك على موضوع أيتام « دار مكة » ـ وهذا للأسف هو مسماها ، قد لا يتفق مع ظنون الأستاذ الصحفى ، لعدة أسباب لا تستند إلى افتراض براءة النوايا ، وإنما تستقرئ الواقع .. والواقع يقول إن مأساة اليتامى بدار الأيتام لم تأخذ من اهتمام العقل الجمعى بمذبحة أطفال غزة ، والصحافة التى ينتمى إليها سيادته ويكتب فيها ـ شاهد على هذا الاهتمام بغزة

(*) المال فى ١٤ /٨/ ٢٠١٢

وأطفالها، والذى لم يفارق صفحاتها وتعقيبها وتعليقاتها ، ويلتقى معها الإعلام المرئى والإعلام المسموع .

إلى ذلك فإن قدم الفيديو ليس دليلاً بذاته على سوء الظن ، ما لم يثبت أنه قدم من زوجة الجانى فى تاريخ سابق قديم ، ولم يقدم منها مؤخرًا كما تقول التغطيات التى قرأناها ، ومنها أن الزوجة كانت مترددة فيما تواجه بها تجاوزات أو جرائم زوجها ، وأنها لجأت للمختصين طالبة إفتاءها فيما تفعل والجانى هو زوجها ، فقيل لها إنه لا محل لمقارنة هذا الاعتبار بالعذاب يوم القيامة إذا ما سكتت على هذه الجرائم النكراء .

على أنه حتى إن ثبت ـ وهو ما لم يثبته الكاتب ـ أن الفيديو قدم للسلطات من قديم ، فإن الذى لا شك فيه أن إثارة هذه القضية لم يؤثر ـ كما يظن ـ على العقل الجمعى المصرى ، ولم يأخذه لا من مذبحة أطفال غزة، ولا من الواقع المرير الذى يراه !

و الذى لا شك فيه أيضًا أن هذه القضية ـ بغض النظر عن ظنون الأستاذ الصحفى أو عن سوء نوايا من قدموها ـ قضية بالغة الأهمية ، واجبة الطرح أمس ، وأول أمس ، وغدًا وفى كل وقت . وليس يجوز المصادرة على طرحها ـ مهما كانت نوايا الطارحين ـ أو المصادرة عن وجوب التصدى لها ، أيًّا كان التأخير ـ للعمد أو للإهمال ـ فى إثارتها !

من ١٨ يناير ٢٠٠٧ ، كتبت للأهرام عدة مقالات عن رعاية الطفولة والانتماء الوطنى ، توالى نشرها أسبوعيًّا ، وأعيد نشرها فى كتاب « الهجرة إلى الوطن » ـ كتاب الهلال ـ عدد نوفمبر ٢٠٠٧ ـ فجرت فيها قضية الطفولة التى ليس بوسع أحد أن يشيح أو يعرض عن الكوارث المميتة لقطاع كبير

من أطفالنا الضائعين فى الشوارع والحوارى ، والأزقة والمواخير ومقالب الزبالة ، والتى طالتهم أيضًا فى الملاجئ ودور الأيتام وما تنشئه الجمعيات ، وأثرت فيها أثرته فى المقالات (ص ١٩٠ وما بعدها من كتاب الهجرة إلى الوطن) ما نشرته الأهرام بعددها ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ ـ عن المخازى والجرائم التى انكشف أنها ترتكب فيها يسمى آنذاك « **قرية الأطفال** » ـ من انتهاكات جسيمة حولت هؤلاء الأطفال من ودائع بقصد التربية والتهذيب والتأديب والتأهيل ، إلى « **بلطجية** » من أثر ما تراكم عليهم من انتهاكات .. وكان من المؤسف الذى أثرناه وقرعنا من أجله الأجراس ، أن تتحول إلى النقيض قرية للأطفال المفترض أن تكفل رعاية نزلائها ، رعاية شاملة متكاملة ، وأن تنشئهم تنشئة صالحة ، وتهذبهم وتراعى تأديبهم وصقلهم وتأهيلهم بما يستطيعون به مواجهة الحياة لدى السن التى يغادرون فيها القرية وينخرطون فى نهر الحياة . لذلك كان الجنوح الذى تذرعت به إدارة القرية صك إدانة لها ـ قبل أن يدين من جنحوا ، فالجنوح دليل دامغ على أن سياسة إدارة القرية ومسلكها ـ ابتعدا ابتعادًا موغلاً عن أسس وأصول الرعاية والتربية الصحيحة ، فجنحت الإدارة بمن استقبلتهم أطفالاً ـ ليتطبعوا بسلوكيات منحرفة طالت الشذوذ الذى لم ينج منه أفراد من المشرفين بالإدارة ، حتى وصلت الأمور إلى حدٍّ من التردى لم يجد أمامه وزير التضامن الاجتماعى ـ آنذاك ـ إلاّ أن يلجأ إلى النائب العام لوقف التجاوزات وأعمال البلطجة التى كانت إدارة القرية هى التى ـ بسوء إدارتها ـ قد أسلمت الأطفال إليها !

وعلى نقيض ظنون الأستاذ الصحفى ، فإن ولاة الأمور ضاقوا بهذه المقالات التى فجرت المشكلة ، وناقشت الأسباب والجذور ، واقترحت

الحلول ـ فسعوا إلى إيقاف هذه السلسلة بعد المقال الخامس عشر .. فلم يعد فى وسع النظام كشف الغطاء عما يجرى للأطفال ، فى الوقت الذى صدروا فيه وأقاموا المجلس القومى للطفولة ، والمجلس القومى لحقوق الإنسان ، فضلاً عن المجلس القومى للمرأة ، فاستبان أن هذه المجالس التى تصرف عليها أموال باهظة ، فى وادٍ بعيد ، بينما أطفال مصر وما يحيق بهم فى وادٍ آخر!

إن ما يجرى للأطفال والأيتام ، قضية بالغة الأهمية والخطورة ، يجب التصدى لها فى كل وقت ، ولو نوقشت وجرى التصدى لها ـ لا المصادرة عليها ـ لكفانا هذا كثيرًا من الأوزار التى صدَّرت لمصر ما نعانيه الآن من جنوح وبلطجة . إن السكوت على هذا الواقع الأليم هو الذى يضر بالعقل الجمعى ، والمسارعة إلى الظن ـ حتى وإن قامت أسباب له ـ لا ينبغى أن تصادر على مواجهة هذا الواقع المرير !

من سوء الظن ما قتـــل !

* * *